الأمم المتحدة

A/71/541

الجمعية العامة

Distr.: General
10 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٣٤ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الرابع عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/71/309). وكان معروضاً على اللجنة أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/71/5 (Vol. V))، وتقرير الأمين العام ذو الصلة عن تنفيذ توصيات المجلس (A/71/331). واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقارير الآنفة الذكر مع أعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات، ومع ممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وتوضيحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٢ - ويُقدَّم تقرير الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٩٢ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. وطلبت الجمعية أيضا، في القرار نفسه، إلى مجلس مرجعي أن يقدّم لها تقريرا سنويا عما يقوم به من أنشطة في مجال مراقبة تطوير المخطط العام لتجديد مباني المقر وتنفيذه.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وتشمل المواضيع الرئيسية التي يُغطيها تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الرابع عشر ما يلي: (أ) استراتيجية المشروع وحالته؛ (ب) مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي؛ (ج) المساءلة والرقابة؛ (د) مزايا المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ (هـ) الحالة المالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر؛ (و) التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي؛ (ز) النفقات والاحتياجات الموحّدة.

٤ - ويشير المجلس إلى أنّ تقريره يركّز على الأمور التالي: (أ) الحالة المالية؛ (ب) آجال المشروع ونطاقه؛ (ج) إدارة المجمّع؛ (د) تحقيق الحد الأقصى من فوائد المجمع المجدَّد. وقد أصدر المجلس خمس توصيات جديدة قبلت بها الأمانة العامة جميعا. ويقدّم المجلس في تقريره أيضا معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ توصياته السابقة. وهو يشير أيضا إلى أنّ تدقيقه قد أُجري على مرحلتين تمثلتا في وضع تقرير مرحلي مؤقت في شهر كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٥، وتدقيق نهائي في شهر آذار/مارس ٢٠١٦. وقد أبلغ المجلسُ اللجنةَ الاستشارية بأنّه لم يدقق أيا من التحديثات التي جاءت في تقرير الأمين العام المرحلي الرابع عشر الذي أُعدَّ (في شهر آب/أغسطس ٢٠١٦) بعد أن تم وضع تقرير المجلس في صيغته النهائية.

٥ - وترد تحت العناوين ذات الصلة من الفرع الثاني أدناه مناقشة لملاحظات اللجنة الاستشارية على تقرير الأمين العام وعلى المسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات.

ثانيا - الملاحظات والتعليقات

ألف - سير تقدّم المشروع وآجاله ونطاقه

٦ - يُشير تقرير الأمين العام إلى أنه بعد إغلاق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر في تموز/يوليه ٢٠١٥، تولى مكتب خدمات الدعم المركزية مسؤولية تنفيذ الأنشطة المتبقية، بما في ذلك أنشطة ما بعد التجديد[١]، والأنشطة المتّصلة بدخول العناصر في طور الخدمة، والأنشطة التصحيحية المتصلة بقوائم العيوب والنواقص، والمهام الإدارية لدعم عملية إغلاق المشروع. وترد في الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام قائمة بالأنشطة التي اضطلع بها المكتب منذ صدور التقرير المرحلي الثالث عشر. وقد ذُكر أنّ هذه الأنشطة أفضت إلى إحراز تقدّم في الانتقال من مرحلة إنجاز القدر الأكبر إلى مرحلة الإنجاز النهائي[٢]، وإلى إصدار شهادات

(١) للحصول على توضيحات بشأن أنشطة ''ما بعد التجديد''، يرجى الرجوع إلى المرفق الأول بهذا التقرير.

(٢) للحصول على توضيحات بشأن مصطلح ''إنجاز القدر الأكبر''، يرجى الرجوع إلى المرفق الثاني بهذا التقرير.

الاستلام من المعماريين والمهندسين المسؤولين عن المشروع بخصوص المباني الرئيسية الثلاثة، أي مبنى الأمانة العامة ومبنى المؤتمرات وقاعة الجمعية العامة، وبخصوص الطوابق السفلية وسائر المكونات الفرعية للمشروع. وعند الاستفسار، أبلغ المجلسُ اللجنةَ الاستشارية بأنّ تقريره الحالي قد خلُص إلى أنّ المخطط العام لتجديد مباني المقر مازال جاريا وهو قد بلغ مرحلته النهائية بعد حوالي ١٤ سنة من العمل ومن الاستثمارات التي بلغت ٢,٣٠٩ بليون دولار. واللجنة الاستشارية تتّفق مع مجلس مراجعي الحسابات في أنّ المخطط العام لتجديد مباني المقر هو مشروع قيد التنفيذ.

٧ - ويرد في الجدول ١ من تقرير الأمين العام الجدول الزمني المتوقع للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وتتضمن قائمة الأنشطة المتبقية، الواردة في الفقرة ٢٨ من التقرير، ما يلي: (أ) تنسيق البيئة الخارجية بالموقع بعد هدم مبنى المؤتمرات المؤقت في المرج الشمالي؛ (ب) الأعمال المتعلقة بتأمين مدخلي الشارعين ٤٢ و ٤٨؛ (ج) الإغلاق الإداري والمالي لعقود السعر الأقصى المضمون الأربعة التالية المبرمة مع مدير التشييد: مبنى المؤتمرات، والطوابق السفلية، ونظم إدارة المباني، واتفاقات التنسيق. وأَبلغت الأمانةُ العامة اللجنةَ الاستشارية بأنّ المشروع سيتم الانتهاء منه بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ وذلك بعد استكمال تنسيق البيئة الخارجية لموقع المرج الشمالي المقرر في ٣١ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٦، وبعد الانتهاء من الأعمال المتعلقة بتأمين مدخلي الشارعين ٤٢ و ٤٨ (بما في ذلك مساحات الطوابق السفلية الرابطة بين هذين الشارعين) التي من المقرر أن ينتهي إنجاز القدر الأكبر منها في ٣١ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٦ وبلوغ الإنجاز النهائي في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (انظر الفقرة ١٧ (ج) من A/70/343).

عقود السعر الأقصى المضمون

٨ - عند الاستفسار، أَبلغت الأمانةُ العامة اللجنةَ الاستشارية بانّه قد تم الانتهاء من الأعمال الرئيسية التي تشمل الأنشطة التصحيحية المتصلة بقوائم العيوب والأنشطة المتّصلة بدخول العناصر في طور الخدمة، التي تقوم بها شركة إدارة التشييد بموجب ٢٤ عقدا من عقود السعر الأقصى المضمون. وفيما يتعلق بالعقود الستة ذات السعر الأقصى المضمون، التي ورد ذكرها في الفقرة ٣٨ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنّه قد تم، منذ صدور تقرير المجلس، إحراز مزيد من التقدم في سير الأشغال وفي إغلاق عقدين إضافيين. أما العقود الأربعة المفتوحة المتبقية (انظر الفقرة ٧ (ج) أعلاه) فهي تنطوي على رصيد أقصى متوقع السداد بمبلغ ٨ ملايين دولار. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يقدّم الأمين العام في تقريره المرحلي المقبل تفاصيل كاملة عن إغلاق العقود المتبقية.

هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت وتنسيق البيئة الخارجية

٩ - ذكر التقرير المرحلي أنّ عملية هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت قد أُنجزت بنجاح في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وأنّ أعمال تنسيق البيئة الخارجية لإعادة الموقع إلى ما كان عليه في التصميم الأصلي قبل بدء المشروع قد شُرع فيها وهي من المقرر أن تنتهي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وسيتم في إطار أعمال تنسيق البيئة الخارجية إعادة تركيب الأعمال الفنية التي كانت تزيّن المرج الشمالي. واللجنة الاستشارية تذكّر بتعليقاتها السابقة على مسألة تأخّر عملية هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت (انظر **A/70/441**، الفقرة ٣٠)، وتلاحظ بارتياح التقدّم المحرز حتى الآن. وهي تأمل في أن يتم بحلول ٣١ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٦ الانتهاء في الوقت المحدد من الأعمال المتبقية في مجال تنسيق البيئة الخارجية لمبنى المرج الشمالي، وذلك على حد ما جاء في تقرير الأمين العام (انظر الفقرات ٣٣ إلى ٣٥ أدناه).

الحلول المؤقتة

١٠ - الحلول المؤقتة لها صلة بعملية نقل المهام التي كانت تؤدّى في السابق في مبنى مكتبة داغ همرشولد والمبنى الملحق الجنوبي على إثر تعليق عملية تجديد هذه المباني لاعتبارات أمنية. وتنطوي هذه الحلول على ثلاثة مشاريع فرعية هي: (أ) نقل مهام كافيتريا الملحق الجنوبي؛ (ب) التجديد المحدود لمبنى المكتبة؛ (ج) تجهيز الطابق السفلي الثالث من المبنى الامتدادي في المرج الشمالي لأغراض الفصول الدراسية (انظر المرفق الأول بهذا التقرير). وقد ذكر المجلس أنّ هناك تأخيرات كبيرة في استكمال الحلول المؤقتة مقارنة مع الخطة الأصلية التي وضعها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويتضمن الجدول ٩ من تقرير المجلس مقارنة للجداول الزمنية لأشغال الحلول المؤقتة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ وفي آذار/مارس ٢٠١٦. ويشير الأمين العام في تقريره المرحلي إلى أنّ الحلول المؤقتة قد أنجزت وفقا للجدول الزمني الذي وُضع في آذار/مارس ٢٠١٦.

١١ - وذكر المجلس أنّ التّرتيبات المؤقتة المذكورة أعلاه قد أنجزت بتكلفة قدرها ١٢,٥ مليون دولار تمت تغطيتها من الأموال المتاحة (انظر A/71/5 (Vol. V)، الفقرات ١٥ و ٥١ و ٥٢). وعند الاستفسار، أَبلغت الأمانةُ العامة اللجنةَ الاستشارية أن مجموع تكاليف المشاريع الفرعية الثلاثة ضمن الحلول المؤقتة مقدرة بمبلغ ١٤ مليون دولار يشمل مخصصات حالات الطوارئ الناجمة عن التعجيل بالإنجاز وإدخال التغييرات ومواجهة الظروف غير المتوقعة. بيد أنّ التكاليف الفعلية للإنجاز النهائي كانت أقلّ بمبلغ ١,٥ مليون دولار لأنّ

عملية تنفيذ المشاريع الفرعية كانت أقل تعقيدا واتسمت بقدر من الوضوح أكبر مما كان متوقع.

الأعمال المتعلقة بتأمين مدخلي الشارعين ٤٢ و ٤٨

١٢ - أشار الأمين العام في الفقرة ١٤ من تقريره إلى أنّ الأعمال المتصلة بتأمين مدخلي الشارعين ٤٢ و ٤٨ جارية، وأنّه من المتوقع إنجاز القدر الأكبر منها بحلول نهاية عام ٢٠١٦، وإنجازها بصورة نهائية مع حلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية وجود تأخير في إنجاز الأعمال المتصلة بتأمين مدخلي الشارعين ٤٢ و ٤٨. وتشير إلى أنّ الأمين العام كان قد توقّع، في تقريره المرحلي السنوي الثالث عشر، الانتهاء من الأعمال المتبقية المتصلة بتأمين هذه المدخلين بحلول نهاية عام ٢٠١٦ (انظر A/70/343، الفقرتان ١٣ و ١٧(ج)؛ وانظر أيضا A/70/441، الفقرة ٣٩).

١٣ - وأشار المجلس في الفقرة ١٤، الجدول ٣، من تقريره إلى أنّ تكاليف الأعمال المتعلقة بممر الخدمات في الشارعين ٤٢ و ٤٨ قد ارتفعت من مبلغ متوقع قدره ١٤,٧ مليون دولار في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى مبلغ ١٦,٨ مليون دولار في شهر آذار/مارس ٢٠١٦، وأنّ الزيادة بمبلغ ٢,١ مليون دولار ناجمة بالأساس عن تغيّر في نهج المشتريات. وشملت هذه الزيادة دفع علاوة تقدر بنحو ١,٥ مليون دولار إلى المقاول الرئيسي ليحل محل مكتب خدمات الدعم المركزية في تولي مسؤولية إدارة الأعمال المتعلقة بالشارع ٤٢، في حين خضعت الأعمال المتعلقة بالشارع ٤٨ لمنافسة مفتوحة. ويشير المجلس إلى أنّ الأمانة العامة قد أبلغته بأنها بصدد التفاوض مع المقاول الرئيسي بشأن نقل أعمال الشارع ٤٢ إلى المورّد الفائز بعقد أعمال الشارع ٤٨، وذلك من أجل تخفيض تكاليف الإدارة البالغة ١,٥ مليون دولار والمستحقة للمقاول الرئيسي(انظر الفقرة ٤٨). ولدى الاستفسار عن حالة تلك المفاوضات، أَبلغت الأمانةُ العامة اللجنةَ الاستشارية بأن عقد الأعمال المتعلقة بتأمين مدخلي الشارعين ٤٢ و ٤٨ قد تم أخيرًا منحه للمورّد الفائز بعقد أعمال الشارع ٤٨ وذلك بمبلغ أقصى قدره ١٤ ٤٣٦ ٧٤٧ دولار. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يقدّم الأمين العام في تقريره المرحلي المقبل تفاصيل كاملة عن الجدول الزمني الفعلي لإنجاز الأنشطة المتبقية، وأيضا عن الترتيبات التعاقدية وتكاليف الأعمال المتعلقة بتأمين مدخلي الشارعين ٤٢ و ٤٨.

مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي

١٤ - أشار مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة ١٦ من تقريره إلى عدم إحراز أي تقدّم فيما يتعلق بوضع مقترحات جديدة بشأن تجديد مبنيي المكتبة والملحق الجنوبي، اللذين تم إخراجهما من نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر في عام ٢٠١٥. وتُذكّر اللجنة الاستشارية بأنّ الجمعية العامة كانت قد طلبت في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف (الفرع ثامنا، الفقرة ١٤) إلى الأمين العام أن يعرض عليها مقترحات مستقبلية بشأن تجديد هذين المبنيين في مشروعين منفصلين خارج نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر، وذلك لكي تنظر فيها وتوافق عليها (انظر أيضا قرار الجمعية ٢٣٩/٧٠، الفقرة ٩). وقد أشار الأمين العام في الفقرة ٢٧ من تقريره المرحلي إلى أنّه سوف يقدّم مقترحات عملا بأحكام الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٧٠. واللجنة الاستشارية تتطلّع إلى تلقي مقترحات الأمين العام حول هذه المسألة.

باء - تحقيق الفوائد

١٥ - أشار مجلس مراجعي الحسابات إلى أنّ المباني والطوابق السفلية التي تم تجديدها تعمل بشكل جيد وهي توفّر بيئة عمل حديثة تحظى بدرجة أعلى من الأمن لجزء وافر من المجمع، مع إزالة كميات كبيرة من آثار الأسبستوس. وقد حدد المجلس ثلاثة مجالات لتحقيق الحد الأقصى من فوائد المخطط العام لتجديد مباني المقر كالآتي: (أ) كفاءة استخدام الطاقة؛ (ب) إمكانية الوصول؛ (ج) أماكن العمل المرنة.

كفاءة استخدام الطاقة

١٦ - ترد المعلومات المتعلقة باستهلاك الطاقة في الفقرات ٤٤ إلى ٥١ من تقرير الأمين العام. وعند الاستفسار، زُوِّدت اللجنة الاستشارية بالصيغة المنقّحة التالية من الجدول ٤ من تقرير الأمين العام الذي يبيّن تكلفة المنافع العامة بأسعار عام ٢٠٠٦.

الجدول ١

تكاليف المنافع العامة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالأسعار المتداولة في عام ٢٠٠٦

المنفعة العامة	تكاليف الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	تكاليف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	تكاليف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ معدّلة بأسعار عام ٢٠٠٦
الكهرباء	١٤ ٥٣٦ ٣٢٢,٤٧	١٥ ٩٨٣ ٤٦٧,٠٠	١٣ ٤٢٦ ١١٢,٢٨
البخار	١٨ ٦٩٦ ١٩٤,٠٨	٤ ٤٢٤ ١٤٩,٠٠	٣ ٧١٦ ٢٨٥,١٦
المياه	٢ ٦٠٤ ٢٢٧,٥٤	١ ٢٣٢ ٢٩٢,٠٠	١ ٠٣٥ ١٢٥,٢٨
الغاز والمرافق الأخرى	٦٥ ٧٣٨,٧٦	١٤٠ ٦٠٠,٠٠	١١٨ ١٠٤,٠٠
المجموع	**٣٥ ٩٠٢ ٤٨٢,٨٥**	**٢١ ٧٨٠ ٥٠٨,٠٠**	**١٨ ٢٩٥ ٦٢٦,٧٢**

١٧ - وكما لاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها السابق (انظر A/70/441 ، الفقرة ١٦)، تم حساب مكاسب الكفاءة المبلغ عنها في التقرير المرحلي الثالث عشر بالاستناد إلى نماذج هندسية وليس إلى الأداء الفعلي. وقد أشار مجلس مراجعي الحسابات في تقريره (انظر الفقرات ٧٢ إلى ٧٥) إلى أنّ البيانات الوحيدة المتاحة لقياس كفاءة استخدام الطاقة هي فواتير المنافع العامة التي لا يمكن فصلها بحسب كل مبنى على حدة. ومن ثم، فإنّ أي مقارنة مفيدة بين الاستهلاك قبل المخطط العام وبعده لن تكون ممكنة إلا بعد إزالة مبنى المرج الشمالي المؤقت الذي تم إغلاقه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. لذلك، فإنّ سنة كاملة من البيانات القابلة للمقارنة عن تكاليف المنافع العامة ستكون متاحة بالنسبة لعام ٢٠١٦. وأشار المجلس أيضا إلى أنّه من المتوقع أن يعطي نظام الإبلاغ البيئي الجديد، الذي يجمع بيانات كفاءة استخدام الطاقة في كل مبنى من المباني، معلومات موثوقة اعتبارا من شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦.

١٨ - وأشارت الجمعية العامة في الفقرة ١٩ من قرارها ٧٠/٢٣٩ إلى الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة الاستشارية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم بيانات عن الفوائد القابلة للقياس الكمي التي قيل إنّها نجمت عن المخطط العام لتجديد مباني المقر. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يُقدّم الأمين العام في تقريره المرحلي القادم بيانات شاملة عمّا تحقق من مكاسب في الكفاءة تقبل القياس الكمي، وذلك من حيث استخدام الطاقة وأيضا من حيث تكاليف المنافع العامة، وأن يستند في ذلك إلى ما تم جمعه من بيانات فعلية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يراقب عن كثب استخدام الطاقة ويواصل ترشيد هذا الاستخدام، وأن يبلغ عمّا تحقق فعلا من مكاسب

في الكفاءة في التقارير المرحلية المقبلة. وتوصي اللجنة كذلك بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يورد في تقريره المقبل نسخة مستكملة من الجدول ١ أعلاه بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

إمكانية الوصول

١٩ - ذكر الأمين العام في تقريره أنّ المخطط العام لتجديد مباني المقر قد حقق أهدافه المتمثلة في توفير إمكانية الوصول بالكامل لجميع الأشخاص وفي استيفاء متطلبات المعايير السائدة في مجال تسهيلات الوصول (انظر A/71/309، الفقرتان ٢ و ٤٠). وتشير نتائج الاستعراض غير التّدخلي للمُجمَّع، الواردة في الفقرتين ٧٦ و ٧٧ من تقرير المجلس، إلى أنّ: (أ) المشروع قد انطوى فيما يبدو على تكييف للمجمع، حيثما كان ذلك عملياً، من أجل تحسين إمكانية الوصول إليه وجعله يستجيب إلى الحد الأدنى من المعايير المتعارف عليها؛ (ب) بعض الأماكن ما زالت، بحكم ضرورة الحفاظ على الطابع المعماري الأصلي إلى أقصى حد ممكن، تحتاج إلى تحسين معايير إمكانية الوصول فيها.

٢٠ - وعند الاستفسار عن صعوبات ضمان تسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وعن التدابير المتخذة بهذا الشأن، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنّ تحسينات إمكانية الحصول المنفذة في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر تستوفي أو تتجاوز مقتضيات قوانين البناء في البلد المضيف، وهي تستجيب لمتطلبات تسهيل وصول جميع الأشخاص الذين يزورون أو يعملون في المجمَّع، بمن فيهم أعضاء الوفود والموظفون والزُّوار. ويعمل الأمين العام على أن تُعدّ فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين[٣] تقريرا عن توفير سبل الإدماج وتسهيلات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الوجه الأكمل في الأمم المتحدة (A/71/344) يتم تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين من أجل إنارة السبيل أمام نظرها في الخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها لتحسين إمكانية الوصول في المقر وفي مراكز العمل الأخرى.

(٣) أُنشئت فرقة العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بالاشتراك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بالأمانة الأمانة العامة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وذلك من أجل وضع مبادئ توجيهية للسياسات على نطاق الأمانة العامة لتحسين تسهيلات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن أعمال الأمم المتحدة.

أماكن العمل المرنة

٢١ - ناقش مجلس مراجعي الحسابات في الفقرات ٧٨ إلى ٨٥ من تقريره مسألة أماكن العمل المرنة. وهو يرى أنّه الضروري الاستفادة على الوجه الأمثل من الحيز المتاح لتحقيق أقصى عائد من استثمارات الدول الأعضاء التي بلغت ٢,٣٠٩ بليون دولار (انظر الفقرة ٢٣ أدناه)، وأنّ هناك مبررات تجارية مقنعة بشأن تنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل من أجل تحقيق الاستخدام الأقصى للفضاءات في المجمّع الذي تم تجديده حديثا. ويوصي المجلس الأمانةَ العامة بالتركيز على تحقيق كل الفوائد المحتملة للاستثمار في المخطط العام لتجديد مباني المقر، وكفالة الاستخدام الأمثل لبيئة العمل الحديثة الجديدة للحد من استخدام أماكن العمل المستأجرة بأسعار باهظة. وفي هذا الصدد، تُشير اللجنة الاستشارية إلى أن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تطبيق الاستخدام المرن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة (A/70/708) وتقرير اللجنة الاستشارية عن هذا الموضوع (A/70/7/Add.45) معروضان حاليا على نظر الجمعية العامة.

جيم - صيانة المجمع وإدارته

٢٢ - يشار في تقرير الأمين العام إلى أن المباني المجددة حديثا تتطلب قدرا أقل من جهود الصيانة والإصلاح على العموم، ومع ذلك تتطلب صيانة النظم والمعدات المتطورة المركبة حديثا مستويات عالية من الخبرة التقنية لا تملكها الأمانة العامة داخليا. وتماشيا مع توصية مجلس مراجعي الحسابات (انظر A/69/5 (Vol V)، الفقرة ٢٥ (ج) الموجز)[٤]، أبرمت الأمانة العامة ٣٤ عقدا من عقود خدمات الصيانة مع بائعين خارجيين محترفين. ويشار كذلك في التقرير إلى أنه في أواخر عام ٢٠١٨، أي بعد انقضاء سنة على التطبيق الكامل المقرر لوحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا، تعتزم الأمانة العامة تكليف شركة متخصصة بإجراء استعراض خارجي مستقل لممارسات ونهج الصيانة في الأمانة وتقييم التوازن بين تعهيد أعمال الصيانة للمصادر الخارجية وبين توفيرها بالاستعانة بالطاقات الداخلية بحيث تتحقق فعالية الكلفة في استخدام الموارد. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل معلومات مستكملة عن ترتيبات الصيانة وتكاليفها.

---

(٤) أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة ترتيبات الصيانة استناداً إلى بيانات تشغيل الأصول الجديدة الجاري جمعها حاليا وأن تقدر احتمالات الحصول على قيمة أفضل مقابل الثمن فيما يتعلق باحتياجات الإدارة. ووفقا لما أوصي به سابقا، كان من المهم جمع بيانات تشغيلية عن الأصول الجديدة، مثل استهلاك الطاقة، وأنماط الصيانة، والمهارات المطلوبة لصيانة المنشآت والمعدات، لكي يتسنى للمقاولين تقديم العطاءات على أساس مستنير. ومن المتوقع أن يزود ذلك الإدارة بصورة أوضح عن احتياجاتها الشاملة من أعمال الصيانة.

دال - الوضع المالي للمشروع

٢٣ - تقدم معلومات عن الوضع المالي للمشروع في الفقرات من ٥٢ إلى ٥٩ من تقرير الأمين العام وفي الفرع باء من تقرير مجلس مراجعي الحسابات. وكما ذُكر، يتألف التمويل الإجمالي المعتمد لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، البالغ ١٥٠,٤ ٢ مليون دولار[٥]، من الاعتمادات المرصودة لنطاق المشروع الأصلي البالغ قدرها ٨٧٦,٧ ١ مليون دولار، والهبات البالغ قدرها ١٤,٣ مليون دولار، وإيرادات الفوائد ورصيد احتياطي رأس المال المتداول البالغ قدرها ١٥٩,٤ مليون دولار، والمبلغ المخصّص لتمويل تعزيز النظم الأمنية بقيمة ١٠٠,٠ مليون دولار. ومع مراعاة التكاليف المرتبطة بالمشروع (١٣٩,٧ مليون دولار) وتكاليف مركز البيانات الثانوي (١٩,٢ مليون دولار)[٦]، تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ٣٠٩,٣ ٢ مليون دولار.

٢٤ - ويبين الجدول ٢ من تقرير المجلس أن تجاوز التكاليف المتوقع في ما يتعلق بتكاليف المشروع يصل إلى ٠٠٠ ٣٦١ ١٥٩ دولار أو ٨ في المائة من الميزانية المعتمدة. وعلاوة على ذلك، كما ذكر في تقرير المجلس، تكلفة التشييد النهائية المتوقعة لا تشمل الأعمال التي كان من المقرر القيام بها في مبنيي مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي بتكلفة تقدر بنحو ٦٥ مليون دولار، والتي أُسقطت من نطاق المشروع في آذار/مارس ٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التكلفة النهائية المتوقعة لأعمال التشييد هي بالتالي تكلفة إنجاز مشروع ذي نطاق مصغَّر (تجديد ثلاثة مبان بدلا من خمسة) بتكلفة تفوق التكلفة المقررة في الأصل. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن تجاوز التكلفة الإجمالية كان سيكون أعلى لو خُصم مبلغ ٦٥ مليون دولار المدرج في الميزانية لأغراض تجديد مبنيي مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي من الميزانية المعتمدة الأصلية البالغ قدرها ٨٧٦,٧ ١ مليون دولار.

٢٥ - وتبلغ النفقات المتكبدة من بداية المشروع إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦ ما قدره ٤٠٠ ٧٤٢ ١٤٥ ٢ دولار. ويبلغ صافي الاحتياجات المتبقية اللازمة للفترة من ١ كانون

---

(٥) لاحظت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٤/٦٩، أن التكلفة النهائية لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، باستثناء تجديد مبنى مكتبة داغ همرشولد والمبنى الملحق الجنوبي، تبلغ ٣٠٤,٨ ٢ ملايين تشمل تكاليف للمشروع تبلغ ١٥٠,٠ ٢ مليون دولار، والتكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي التي يتحملها المخطط العام لتجديد مباني المقر وقدرها ١٥٤,٨ مليون دولار. ولاحقا في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/70/343)، جرت الإشارة إلى توفير مبلغ إضافي قدره ٠,٤ مليون دولار من التبرعات المقدّمة من بعض الدول الأعضاء، فزاد بذلك حجم ميزانية المشروع من ١٥٠,٠ ٢ مليون دولار إلى ١٥٠,٤ ٢ مليون دولار.

(٦) تشمل مبلغ ٤,٢ مليون دولار من حساب دعم عمليات حفظ السلام.

الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ما مقداره ٦٠٠ ٦٤٠ ٤ دولار. ويذكر الأمين العام أنه في ظل قرب إتمام المشروع وإنفاق أكثر من ٩٩,٨ في المائة من الأموال المعتمدة له، لا يُتوقع في الوقت الراهن حدوث زيادات في تكاليف المشروع أو تغيرات في حجم الأعمال ونطاقها.

٢٦ - ويشير المجلس إلى أنه يمكن تحقيق وفورات كافية من العقود القائمة عند إغلاقها بما يمكّن من إنجاز المشروع في حدود الموارد المتاحة. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى توصية المجلس في ما يتعلق بضرورة الإبلاغ عن المبلغ الكامل لأي وفورات تنشأ عن إغلاق العقود (انظر A/70/5 (Vol. V))، الفقرة ١٧ (د) من الموجز). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل معلومات تفاصيل كاملة عن إغلاق العقود الحالية.

هاء - تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٢٧ - أكدت اللجنة الاستشارية مرارا وتكرارا ما توليه من أهمية للتنفيذ التام للتوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة. ومن المرفق الثالث لتقرير المجلس، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن في بعض الحالات هناك اختلافات في حالة تنفيذ توصيات المجلس بالصيغة التي تبلغ عنها الأمانة العامة والحالة التي يقررها المجلس، وهو ما يؤدي في بعض الأحيان إلى تكرار التوصيات.

٢٨ - وبعد الاستفسار، أبلغ المجلس اللجنة الاستشارية بأن بعض الاختلافات فُسرت بتصنيف الأمانة العامة للتوصيات بأنها ''قيد التنفيذ'' في حين أن المجلس اعتبرها توصيات ''غير منفذة''، وهذا الأخير تصنيف لا تستخدمه الأمانة العامة. غير أن بعض الاختلافات تُعزى إلى عدم استعداد المجلس لقبول أن أنشطة تحضيرية من قبيل عقد اجتماع أو صياغة خطط غير رسمية على مستوى رفيع تقدم دليلا على أنه يجري إحراز تقدم كبير في التنفيذ.

٢٩ - وذكر المجلس كذلك أنه على مدى فترات السنتين الثلاث الماضية، قدم في المجموع ٥٠ توصية ترمي إلى تحسين تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، منها:

(أ) خمس وعشرون توصية نُفذت؛

(ب) توصيتان لم تُقبلا (انظر A/66/5 (Vol. V)، الفقرة ٩٠؛ وانظر أيضا A/67/5 (Vol. V)، الفقرة ٥٥)؛

(ج) إحدى عشرة توصية إما لم تنفذ بالكامل ولكن المجلس أقفلها، أو حلَّت محلها توصيات جديدة أنسب للمرحلة التي يمر بها المشروع في ذلك الوقت؛

(د) من التوصيات الـ ١٢ الباقية، انبثقت ٥ توصيات عن هذا التقرير، وتكررت ٧ توصيات من تقارير سابقة على النحو التالي: (أ) توصيتان من الدورة الثامنة والستين، تكررتا ثلاث مرات حتى الآن؛ و (ب) توصيتان من الدورة التاسعة والستين، تكررتا مرتين حتى الآن؛ و (ج) ٣ توصيات من الدورة السبعين، وبالتالي تكررت مرة واحدة حتى الآن.

٣٠ - ويساور اللجنة الاستشارية القلق من انخفاض معدل تنفيذ التوصيات الصادرة على مدى فترات السنتين الثلاث الماضية. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعمل عن كثب مع المجلس لكفالة تنفيذ التوصيات المتبقية بما يرضي المجلس.

واو - مسائل أخرى

إجراءات التحكيم

٣١ - بعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن موارد إضافية (١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار) مقترحة في إطار التكاليف التشغيلية وتكاليف أخرى للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تلزم لتغطية تكاليف المستشار القانوني الخارجي المحتفظ به لتمثيل المنظمة في إجراءات التحكيم مع الشركة المكلفة بإدارة أعمال البناء المشار إليها في الفقرة ٦٤ من تقرير الأمين العام. وتطلب اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا البند. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل تفاصيل عن التطورات والتكاليف المتصلة بهذه المسألة.

صيانة سياج إيست ريفر (النهر الشرقي)

٣٢ - يقدم المجلس في الفقرة ٦٧ من تقريره معلومات عن صيانة سياج إيست ريفر. وبعد الاستفسار، أبلغت الأمانة العامة اللجنة الاستشارية بأنها تعتزم إدراج طلاء السياج في إطار أعمال الفحص العامة للجزء السفلي من الحيدان الجانبي لطريق إف دي آر درايف (FDR Drive). وكان من المتوقع أن يجرى هذا الفحص في بداية عام ٢٠١٧، ورهنا بالنتيجة، كان من المقرر إجراء الأشغال الإصلاحية في صيف عام ٢٠١٧ عندما ستقل حركة مرور المركبات، لأنه سيتعين إغلاق ممرات طريق إف دي آر درايف في مرحلة ما من

أجل تركيب شباك واقية. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن الأمين العام سيقدم معلومات مستكملة عن هذه المسألة في تقريره المرحلي المقبل.

المرفق الرياضي

٣٣ - خلال نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام، علمت اللجنة بخطط تخص تشييد مرفق ترفيهي في مقر الأمم المتحدة أشار إليه الأمين العام في ملاحظاته المؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦[٧]. وبعد طلب مزيد من التفاصيل والتوضيحات بشأن المرفق، قدمت الأمانة العامة المعلومات التالية إلى اللجنة الاستشارية:

(أ) عرضت اللجنة الأوليمبية الدولية تقديم تبرع مالي إلى الأمم المتحدة من أجل بناء مرفق ترفيهي في مقر الأمم المتحدة. وقبل الأمين العام بامتنان التبرع السخي المقدم من اللجنة الأوليمبية الدولية، الذي سيخضع للأنظمة والقواعد والسياسات المعمول بها في الأمم المتحدة.

(ب) سيستخدم هذا التبرع لتمويل إنشاء مرفق ترفيهي يتألف مما يلي: '١' قاعة للرياضة تقام في الطابق السفلي لمبنى مقر الأمم المتحدة، و '٢' منطقة ترفيهية في الهواء الطلق تقع في المرج الشمالي لمقر الأمم المتحدة؛

(ج) الأمم المتحدة مسؤولة لوحدها عن الإشراف على تنفيذ مشروع تشييد المرفق الترفيهي وعن توجيهه والرقابة عليه. وتقدم اللجنة الأوليمبية الدولية مدخلات في ما يتعلق بتصميم المرفق الترفيهي وأجهزته. ولا تدخل الأمم المتحدة أي تغييرات كبيرة على تصميم المرفق أو استخدامه إلا بعد التشاور مع اللجنة الأولمبية الدولية؛

(د) بلَّغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة بهذه الخطة برسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، طلب فيها الأمين العام مساعدة رئيس الجمعية العامة في إطلاع الدول الأعضاء على هذا المسعى وكذلك توفير ضمانات على أن المساحة الترفيهية الخارجية ستعزز التكامل المعماري وجمالية المجمع والحدائق في المقر.

٣٤ - وترى اللجنة الاستشارية أن هناك عددا من المسائل التي تستدعي مزيدا من التوضيح قبل اتخاذ أي إجراء آخر بشأن تنفيذ مشروع المرفق الترفيهي المشار إليه أعلاه. فمثلا، ينبغي توفير ضمانات إلى الجمعية العامة بما يلي: (أ) أن قبول الهبة من اللجنة الأوليمبية الدولية يمتثل امتثالا تاما للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة؛ و (ب) أن تنفيذ مشروع المرفق

(٧) انظر: https://iseek-newyork.un.org/article/un-ioc-partnership-create-un-staff-recreation-facility.

سيجري في امتثال تام لسياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها وممارساتها في مجال المشتريات؛ و (ج) أن استخدام الحيز في الطابق السفلي لمبنى مقر الأمم المتحدة لإنشاء المرفق الترفيهي لن يعوق أي استخدام حالٍ أو مقبل لهذا الحيز. وينبغي تزويد الجمعية العامة أيضا بمعلومات تفصيلية عن أي آثار مالية مباشرة أو غير مباشرة ناشئة عن إنشاء المرفق الترفيهي، وعن علاقاته بالخيارات الممكنة لتلبية الاحتياجات الطويلة الأجل في المقر، وعن تكاليف تشغيل المرفق وصيانته، بما في ذلك تكاليف التأمين. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها قد أبلغت بأنه بعد إنجاز عملية هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت، من شأن تهيئة المناظر الطبيعية للموقع أن تعيد للمرج الشمالي الهيئة التي كان عليها قبل بدء المخطط العام لتجديد مباني المقر (انظر A/70/441، الفقرة ٣٢). واللجنة الاستشارية على ثقة بأن الأمين العام سيزود الجمعية العامة بمعلومات أخرى عن هذه المسألة أثناء نظرها في هذا التقرير. وترى اللجنة الاستشارية أن تنفيذ مشروع هذا المرفق يتطلب موافقة مسبقة من الجمعية العامة.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٥ - ترد الإجراءات المطلوبة من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ٧٠ من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة، رهنا بمراعاة تعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات أعلاه، بما يلي:

(أ) أن تحيط علمًا بالتقدم المحرز منذ صدور التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر؛

(ب) أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم التقرير المرحلي الخامس عشر للمشروع وتكاليفه الإجمالية حتى إنجازه في الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

المرفق الأول

توضيح أنشطة مرحلة ”ما بعد التجديد“

توضيح مقدم من الأمانة العامة بناء على طلب من اللجنة الاستشارية

من أجل التمييز بين مختلف الأنشطة والمكونات الفرعية للمخطط العام لتجديد مباني المقر، ولا سيما الأعمال التي لا تقوم بها الشركة المكلفة بإدارة البناء، ومن أجل اتباع الإدارة المعيارية للمشاريع وعملية شراء تنافسية لاختيار البائعين، استخدمت المصطلحات التالية:

(أ) تشير ”أنشطة التشييد في مرحلة ما بعد التجديد“ إلى المشروعين الفرعيين التاليين:

’١‘ هدم وإزالة مبنى المرج الشمالي المؤقت وما يتبع ذلك من تهيئة للمساحات الخضراء؛

’٢‘ الأعمال المتصلة بالأمن في مدخلي ممر الخدمات عند الشارع ٤٢ والشارع ٤٨؛

(ب) تشير ”الترتيبات المؤقتة“ إلى المشاريع الفرعية الثلاثة التالية المضطلع بها في ما يتعلق بنقل المهام التي كان يستضيفها في السابق مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي، نتيجة تعليق أعمال تجديدهما لاعتبارات أمنية:

’١‘ بناء فصول دراسية في المبنى الامتدادي الأصلي في المرج الشمالي، في المنطقة من الطابق السفلي الثالث الموجودة تحت ما كان يعرف بمبنى المؤتمرات المؤقت في المرج الشمالي؛

’٢‘ بناء ثلاثة مواقع جديدة لتوفير الخدمات الغذائية: كافيتريا في الطابق الرابع من مبنى المؤتمرات، ومقهى في الطابق السفلي الأول في مبنى الأمانة العامة، ومقصف في ردهة الأمانة العامة؛

’٣‘ إعادة تشكيل الطوابق الرئيسية لمبنى المكتبة من أجل إخلاء شاغلي الجانب الجنوبي الذي يعتبر معرَّضا لمخاطر أمنية كبيرة بسبب قربه من منحدر الشارع ٤٢، وتجميع شاغلي المبنى في الجانب الشمالي.

المرفق الثاني

توضيح يخص إنجاز القدر الأكبر من الأعمال والإنجاز النهائي

توضيح مقدم من مجلس مراجعي الحسابات بناء على طلب من اللجنة الاستشارية

يبين التقرير السابق لمجلس مراجعي الحسابات (انظر A/70/5 (Vol. V)، الشكل الخامس) عملية إنجاز ''القدر الأكبر من الأعمال'' وتحقيق الإنجاز ''النهائي''.

وقد خلص المجلس إلى أن هذه العملية تتسق مع أفضل الممارسات في هذا المجال:

(أ) يصدق على إنجاز القدر الأكبر من الأعمال إما المهندس المعماري للمشروع أو مهندس المشروع المعني، أي على أن شغل المكان واستخدام الحيز والنظم مأمونان وقانونيان؛

(ب) يتطلب الإنجاز النهائي الانتهاء من جميع البنود المدرجة في قائمة العيوب والنواقص واستلام الوثائق والضمانات النهائية من المقاول. وتعد الأمانة العامة تقريرا نهائيا عن شهادة الإنجاز وبدء التشغيل؛

(ج) بعد ما يرد أعلاه، يجري ''الإغلاق الإداري'' للمشاريع الفرعية وما يرتبط بها من عقود بعد أن تُعتبر الأماكن أو النظم كاملة في نهاية المطاف.